ظاهرة التعليل بين الخليل بن أحمد ومتأخري النحاة

د. محمد المبارك السماني الطيب البشير*

* أستاذ مساعد – بقسم اللغة العربية – كلية التربية– جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم

ملخص البحث:

التعليل هو إبراز وجه الحكمة وراء مختلف الظواهر اللغوية والغرض منه تثبيت القاعدة في ذهن المتلقي وزيادة قناعته بها.

وقد تناول الخليل بن أحمد الفراهيدي دراسة النحو في وقت تألقت فيه اللغة العربية بعد نزول القرآن الكريم الذي زادها شرفاً على شرف باعتباره النَّسق الأعلى للبيان العربي، فكان لابد لعبقرية مثل عبقرية الخليل أن تتأمل وجوه الحكمة وراء جمال بيان هذه اللغة الشريفة وقد أتى الخليل من ذلك بعلم غزير أفادت منه هذه الدراسة وكانت جهوده موجهة إلى العلل التعليمية الأولى المرتبطة بجوهر اللغة وكيفية استعمالها .

هذا وقد جاء بعد الخليل في عصور متأخرة نحاة تزّيدوا في طلب العلل ولم يقصروها على ما يتعلق منها باستعمالات اللغة بل تعدوا ذلك إلى جدل عقلي فلسفي لم تفد منه اللغة بل أدى إلى تعقيد دراسة النحو ما دعا إلى تفكير كثير من أهل العلم في كيفية تخليص هذه الدراسة مما لحق بها من عسر وتيسيرها على الدارسين .

يهدف هذا البحث إلى إبراز وجوه العسر الناشئة عن التزيُّد في طلب العلل، ومدى تأثير ذلك على الغاية المرجوة من دراسة علم النحو ومحاولة معالجتها.

ومن النتائج التي توصل إليها البحث أن الإمعان في طلب العلل قد عقَّد دراسة النحو وجعلها أقرب إلى الفلسفة والجدل المنطقي.

وقد أوصيت في نهاية الدراسة بالعمل على دراسة النحو بعيداً عن الشطط في أمر التعليل وقد جاء البحث في ثلاثة مباحث وستة مطالب، ومباحثه هي:

المبحث الأول، الخليل وعلم العربية، والمبحث الثاني الخليل والتأصيل لقواعد النحو، والمبحث الثالث التعليل عند المتأخرين.

مقدمة:

الحمد لله المنعوت بصفات التنزيه والكمال ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله سنيّ الخصال ، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الميامن وعلى تابعيهم ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ... أما بعد

فإن ظاهرة التعليل في الدرس النحوي من الأمور التي تقوي بنيانه وترسخ قواعده، وتبرز جوانب الحكمة الكامنة وراء جماليات البيان في لغة العرب، وقد قدم الخليل بن أحمد الفراهيدي رحمه الله في هذا الباب ثمرات يانعة، وعملاً جليلاً لا يستغني عنه دارس اللغة، إلا أن هذه الجهود التي بدأها الخليل، وتمثلها كثير من النحاة المتأخرين، لم تسر إلى غاياتها بل انحصرت في جهود عقلية لم تفد منها اللغة كبير طائل، إلا ما لحق دراسة النحو من عنت ومشقة وعسر، ولأجل إبراز ما هو صالح من هذه الجهود يجئ اختياري لهذا الموضوع الذي أفضى إلى دعوات كثيرة لتنقية دراسة النحو من هذه الشوائب لتيسيره على الدارسين، وقد اتبعت في عرض هذا الموضوع منهجاً وصفياً تحليلياً، وقد جاءت الدراسة في ثلاثة مباحث وستة مطالب تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة وفهرس وذلك كما يلي :

المبحث الأول : الخليل وعلم العربية .

المبحث الثاني : الخليل والتأصيل لقواعد النحو .

المبحث الثالث : التعليل عند المتأخرين .

والله أسأل ، أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعنا بما علّمنا، ويزيدنا علماً، إنه ولي ذلك والقادر عليه ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

المبحث الأول

الخليل وعلم العربية

المطلب الأول : جهود الخليل في تطوير علم النحو

هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، عربي من أزد عمان، ولد بالبصرة سنة مائة للهجرة وكانت نشأته وحياته، بها إلى أن توفى سنة خمس وسبعين ومائة للهجرة بعد حياة حافلة بالعطاء العلمي المتفرد .

شبَّ الخليل على حب العلم فأخذ يختلف منذ نعومة أظفاره إلى حلقات العلم بالبصرة، فحفظ القرآن الكريم وجلس في حلقات المحدثين وعلماء اللغة، وارتبط بحلقتي شيخيه عيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء، يدرس اللغة والنحو، إلى جانب ما نقل من ثقافات الشعوب الأخرى التي وفدت ثقافاتها على البيئة العربية، وخاصة علوم الرياضيات والمنطق والموسيقى، ما كان له أبلغ الأثر في توقد عقله الوافر الذي كان أكبر من علمه كما قال صديقه عبد الله بن المقفع الذي اطّلع الخليل على كل ما ترجمه وخاصة على المنطق لأرسطو طاليس كما قرأ ما ترجمه غيره من هذه العلوم.(١)

لقد سبقت الخليل خطوات مهمة في النحو والتصريف وخاصة عند أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، اللذين أخذا عن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وقد كان علم النحو في أطواره الأولى على الرغم من جهود علماء البصرة، واجتهادهم في انتحاء كلام العرب، وتسجيل الملاحظات عنهم فقد روى يونس بن حبيب عن أبي عمرو قال: (..وكان أبو عمرو يُسَلِّم للعرب ولا يطعن عليها.. وأخافه الحجاج بن يوسف، فكان يتستر. قال : فخرجت في الغَلَس أريد التنقل من الموضع الذي كنت فيه إلى غيره، فسمعت منشداً ينشد :

ربما تكره النفوس من الأمـ ر له فَرْجَةٌ كحلِّ العقال (٢)

وسمعت عجوزاً تقول : مات الحجاج ، فما أدرى بأيها كنت أُسَرُّ، أبقول المنشد (فَرجَة) بالفتح، أم بقول العجوز: مات الحجاج ، قال أبو علي : الفَرجة في الأمر(بالفتح)، والفُرجة (بالضم) في الحائط وغيره .)(٣)

إن النحو الذي بدأ على هيئة ملاحظات بين رجال الطبقة البصرية الأولى من تلاميذ أبي الأسود الدؤلي الذين شهدوا جهود أبي الأسود في نقط المصحف نقط الأعراب الذي قوَّم به كلمات القرآن الكريم من حيث النطق، والذين أشاعوا هذا العمل وبدأت بينهم الملاحظات

الأولى حول ضبط الكلمات وظهرت بينهم المصطلحات الأولى التي أخذوها من لفظ أبي الأسود عندما قال لكاتبه:(إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه ، وإذا ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن أتبعت شيئاً من ذلك غنةً فاجعل النقطة نقطتين ففعل) (٤) فقد نبه ذلك رجال هذه الطبقة إلى أن بعض الكلمات ضبطها (فتح) وبعضها ضبطها (ضم) وبعضها ضبطها (كسر) وقد أخذوا ذلك من خلال توجيهات أبي الأسود لكاتبه فبدأوا في تلمس تفسير لهذه الظاهرة اللغوية وهي: لماذا تكون بعض الكلمات مفتوحة وبعضها مضمومة وبعضها مكسورة أو مخفوضة ؟ وقد اجتهد رجال الطبقة الأولى والطبقة الثانية بزعامة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي في هذه الدراسة ، قال أبو الطيب : (وكان يقال : عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم ففرّع النحو وقاسه وتكلم في الهمز حتى عُمل فيه كتاب مما أملأ).(٥)

هذا وقد اجتهد تلاميذ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وعلى رأسهم أبو عمرو بن العلاء، الذي كان إماماً في القراءات القرآنية والعربية وقد صنف في علم العربية(٦) وقد أخذ عنه الخليل كثيراً من هذا العلم إلى جانب ما أخذه عن عيسى بن عمر، الذي اشتغل بهذا العلم مع أبي عمرو بن العلاء وقد ألف كتابين في النحو استفاد منهما الخليل وأشاد بهما في قوله :

ذهب النحو جميعاً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر

وبعد أن تلقى الخليل عن شيخيه أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر رحل إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة يسمع اللغة والشعر والحكم والأمثال من أفواه العرب الخُلّص ويشافههم ويأخذ عنهم ثم عاد إلى البصرة فلزم داره ليشتغل باستنباط القواعد واستقراء كلام العرب على أسس من السماع والتعليل والقياس .

واستناداً إلى حسه اللغوي المرهف فقد أرسى الخليل نظرية العوامل وفرّع فروعها، فقد تبين له من خلال تأملاته في كلام العرب أنه مع كل حركة تلحق آخر الكلمة لابد من وجود عامل يكون سبباً في هذه الحركة(٧)، وأن هذا العامل يعمل عادة في الأسماء المعربة، والأفعال المعربة، لأن أثره يكون ظاهراً فيها أو مقدراً كما أنه يعمل في الأسماء المبنية، والعامل قد يكون لفظياً كالفعل يعمل في الفاعل الرفع، وفي المفعولات النصب، وكالمبتدأ يعمل في الخبر

الرفع، ويكون العامل معنوياً كالابتداء الذي يعمل في المبتدأ الرفع، ومن العوامل أدوات وحروف وهي تعمل عند الخليل ظاهرة كانت أو محذوفة.

وكما تحذف العوامل ويبقى أثرها لوجود قرينة ، تحذف المعمولات إذا دلّ عليها دليل كذلك، فهو بهذا يلمح هذه الآثار المهمة في صياغة اللغة وتأليف الكلام.

والذي لا مراء حوله، أن الخليل تناول علمي النحو والتصريف ضعيفين بسيطين من أسلافه، وما زال بها حتى شاد أركانهما وأثل بنيانهما، حتى استويا في هذه الصورة التي استمرت على مدى الزمن، فقد كان ذكاء الخليل وقاداً وكان عقله خصباً لماحاً، وقد أفاد من رحلاته المضنية في بوادي الحجاز ونجد وتهامة ووظف كل ما توفر عليه من معرفة بدقائق أسرار لغة العرب في التأليف والتعبير والنظم والإشارات، وظّف كل ذلك في التأسيس لقواعد اللغة ورسم مصطلحاتها، ما عجل بنضج هذا العلم، فللخليل فضل النهوض به كما لأبي الأسود فضل تكوينه وبدايته .

هذا وقد تمكّن الخليل من رسم الصورة العامة لهذا العلم وقد تبدّى ذلك في كتاب سيبويه من خلال المحاورات الطويلة المتواصلة بين صاحب الكتاب وبين أستاذه الخليل، حيث كانت تدور بينهما مصطلحات النحو والصرف وأبوابهما، مثل المبتدأ والخبر وكان وإن وأخواتهما من النواسخ، والأفعال اللازمة وتلك المتعدية إلى مفعول واحد، أو مفعولين أو مفاعيل، والفاعل والمفاعيل على اختلاف أنواعها، والحال والتمييز والتوابع من التوكيد والعطف والبدل، والنداء والندبة والاستغاثة والترخيم والممنوع من الصرف، وتصريف الأفعال وأنواع الفعل من صحيح ومعتل، والمقصور والممدود والمهموز والمضمرات، والمذكّر والمؤنث والمعرب والمبني .(٨)

وإلى الخليل يعود الفضل في تسمية علامات الإعراب في الأسماء باسم الرفع والنصب والخفض، كما سمى حركات المبنيات بأسماء: الضم والفتح والكسر، فهو بهذا يفرق بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء.(٩)

وكان يرى أن الألف والياء والواو في المثنى وجمع المذكر السالم هي نفس حروف الإعراب وذلك خلافاً للأخفش والمازني والمبرد.(١٠)

وبالجملة فإن الخليل الذي أعطى هذا العلم ما لم يتفق لجميع من سبقوه ونهض به هذه النهضة الكبيرة لم يؤلف فيه كتاباً جامعاً، وإنما اكتفى بما يمليه على تلاميذه وخاصة سيبويه الذي صنّف كتابه الذي شغل به الدنيا، وكان جله من صنع الخليل،يقول أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي مؤلف مختصر العين: (الخليل بن أحمد أوحد العصر وقريع الدهر،

وجهبذ الأمة و أستاذ أهل الفطنة ، الذي لم يُر نظيره، ولا عرف في الدنيا عديله وهو الذي بسط النحو ومدّ أطنابه، وسبّب علله ، وفتق معانيه، وأوضح الحجاج فيه حتى بلغ أقصى حدوده وانتهى إلى أبعد غاياته، ثم لم يرض أن يؤلف فيه حرفا أو يرسم منه رسماً، نزاهة بنفسه وترفعاً بقدره إذ كان قد تُقدِّم إلى القول والتأليف فيه فكره أن يكون لمن تقدمه تالياً، وعلى نظر من سبقه محتذياً ، واكتفى في ذلك بما أوحى إلى سيبويه من علمه ولقنه من دقائق نظره ومن نتائج فكره ولطائف حكمته، فحمل سيبويه ذلك عنه وتقلَّده ، وألف فيه الكتاب الذي أعجز من تقدم قبله، كما امتنع على من تأخر بعده ..)(١١)

والذي يراه الباحث أن الرجل لم يفعل ذلك رباً بنفسه ولا ترفعاً بقدره فليس ثمة دليل على ذلك، كما أنه كان يعلم أن مداد العلماء يوزن يوم القيامة بدماء الشهداء ، وهو من هو رجاءً لما عند الله ،ولكن الذي يبدو لي أن الخليل كان مشغولاً بالبحث و النظر و الإملاء والتدريس في علوم شتى ، ولا أظن أن ذلك مما يتيح له وقتاً للاشتغال بالتصنيف في فنٍّ واحد على الرغم من اجتهاده في تحصيله وبناء صرحه ، وقد اكتفى من ذلك بالإملاء على تلاميذه وقد أودعهم مكنونات علمه لم يدخر شيئاً ولم يبخل بعلم.

المطلب الثاني : دراسات الخليل حول بنية الكلمة وتأليف الكلام :

لقد قام الخليل بإجراء دراسات واسعة حول بنية الكلمة العربية لعله لم يسبق إلى مثلها، وحيث إن الكلمة لفظ، فقد توفر الخليل على دراسة الأصوات وهو أول من طرق هذا الجانب من اللغويين القدامى وحول هذا يقول المستشرق برجستراسر :

(لم يسبق الغربيين في هذا العلم إلا قومان من أقوام الشرق، وهما : أهل الهند –يعني البراهمة- والعرب، وأول من وضع أصول هذا العلم من العرب الخليل بن أحمد).(١٢)

وقد وجد الخليل أن أبنية الكلمات العربية ثلاثية ورباعية وخماسية ، لا تقل عن ثلاثة أحرف: (حرف يُبتدأ به وحرف يُحشى به الكلمة ، وحرف يوقف عليه، فهذه ثلاثة أحرف مثل سَعْد، وعمر ونحوهما من الأسماء بُدئ بالعين وحشيت الكلمة بالميم ووقف على الراء)(١٣) على أنه لم يقرر أن كلام العرب يتضمن الثنائي كذلك فيقول :(فإذا صيَّرت الثنائي مثل : هلْ، وقد، ولَوْ، اسماً أدخلت عليه التشديد فقلت :هذه لوٌّ مكتوبة وهذه قدٌّ حسنة الكتبة، زدت واواً على واو ودالاً على دال ثم أدغمت وشددت)(١٤)

هذا ولقد أفاد الخليل من خبرته في علم الرياضيات ، فاستخدم نظرية التبادل والتوافق ليتوصل من خلالها إلى إحصاء ما يمكن بناؤه من كلمات اللغة العربية ، وذلك عن طريق تقليب

الأبنية ومن ثَمّ تحديد المستعمل منها وترك المهمل، وقد جمع كل ذلك في كتاب (العين) الذي يعتبر أول معجم في اللغة العربية ، يقول الخليل : (اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو: قد، ودق، شد، ودش. والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه وتسمى مسدوسة وهي نحو: ضرب، ضبر، برض، بضرٍ، رضب، ربض. والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجهاً وذلك أن حروفها وهي أربعة تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة، فتصير أربعة وعشرين وجهاً يكتب مستعملها ويلغى مهملها .. والكلمة الخماسية تتصرف على مائة وعشرين وجهاً وذلك أن حروفها وهي خمسة تضرب في وجوه الرباعي وهي أربعة وعشرون وجهاً فتصير مائة وعشرين يستعمل أقلّه ويلغي أكثره)(١٥) وبهذه الكيفية توصل الخليل إلى كل ما تكلمت به العرب من ذلك، وما يمكن من أن يتألف من لغة العرب من أبنية وإن لم تستعمل.

ولقد أدته دراساته هذه في بنية الكلمة والنظر في طبيعة حروفها ، إلى تقسيم الكلمات إلى مجردة ومزيدة ، حيث لاحظ من خلال ما تكوّن لديه أن الكلمة المجردة – اسماً كانت أم فعلاً – لاتزيد على خمسة أحرف، ولا تقل عن ثلاثة فيقول : (كلام العرب مبنيٌّ على أربعة أصناف : على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي ، فالثنائي على حرفين نحو قد ولم، والثلاثي من الأفعال نحو قولك: ضرب، خرج.. والرباعي من الأفعال نحو دحرج، هملج، قرطس، مبني على أربعة أحرف، ومن الأسماء نحو : عبقر ، وعقرب .. والخماسي من الأفعال نحو: اسحنكك (١٦) واقشعرّ ..ومن الأسماء نحو سفرجل وهمرجل وشمردل(١٧) وكنهبل(١٨) وعقنقل(١٩).

وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم فاعلم أنها زائدة في البناء ، وليست من أصل الكلمة)(٢٠) ففي هذه الفكرة يعبر عن الأبنية المجرد منها والمزيد ، ثم عن حروفها الأصلي منها والزائد ما قاده إلى إرساء عدد من أهم دعائم علم التصريف والتي تبنى عليها العديد من محاور هذا العلم ، فمن هذه الدعائم باب المجرد والمزيد ، ثم معرفة الأصلي والزائد ، ثم الميزان الصرفي الذي وضعه الخليل لمعرفة الأصلي والزائد وهو شديد الصلة بميزانه العروضي ما يؤكد أنه هو الذي وضعه . وقد جعل الخليل صيغة الثلاثي المجرد أصلاً وهي (فَعَل) ثم أضاف إليها لاماً في الرباعي المجرد لتصبح (فعلل) مثل جعفر ثم لامين في الخماسي المجرد مثل سفرجل بزنة (فَعَلَّلْ) أو(فَعْلَلِلْ)(٢١) في مثل (جَحمرش)(٢٢)، فهذه صيغ المجرد عند الخليل ثلاثياً كان أم رباعياً أم خماسياً، وما زاد على ذلك فإنه يعتبر زائداً وتكون الكلمة حينئذٍ مزيدة، وقد رأى الخليل أن يوضع الزائد كما هو

في الميزان الصرفي، وقد لاحظ أن حروف الزيادة عشرة يجمعها قولك (سألتمونيها) وتكون الزيادة على كل الأحوال لمعنى ، لأن زيادة المبني تفيد زيادة المعنى، وعلى هذا يكون (جلس) اللازم على وزن (فعل) و أما(أجلس) المتعدي فإنه على وزن (أفعل) فالهمزة هنا زيدت للتعدية، وكذلك مثل (فهم) على وزن (فعل) لما يمكن أن يقوم به الإنسان بنفسه، ثم(استفهم) على وزن (استفعل) ليدل على أن الهمزة والسين والتاء للطلب فهذه الزيادة أفادت معنى جديداً ،وهكذا يتتبع الخليل أحوال الزيادة وما تدل عليه وقد وجد أن الزيادة نوعان :

أحدهما: ما يكون بتكرير حرف أصلي مثل (فرّح) حيث ضعفت عين الكلمة ،ومثل (عقنقل) بزنة (فعنعل) حيث تكررت القاف وهي عين الكلمة .

ثانيهما: ما يكون بزيادة حرف أو حرفين أو ثلاثة من حروف(سألتمونيها) .

ومما لاحظه الخليل في بنية الكلمة ما قد يحدث بها من إعلال وإبدال فقد لفت نظره أن كلمة مثل (أشياء) جاءت ممنوعة من الصرف في القرآن الكريم ، وأن الذي يتبادر إلى الذهن أنها على وزن (أفعال) ، ولكنّ هذه الصيغة ليست ممنوعة من الصرف، بدليل أن الكلمات التي جاءت على وفقها كلها مصروفة ، مثل (أثقال) و(أحمال) فما الذي جعل (أشياء) ممنوعة من الصرف .

وبعد الدراسة والتمحيص ، تبين له أن (أشياء) هذه لابد أن يكون حدث فيها قلب حوّلها من صيغتها الأصلية المستحقة للمنع من الصرف ، فاهتدى بذلك إلى أنها لا يمكن أن تمنع من الصرف إلا إذا كانت على وزن (فعلاء) مثل خضراء الممنوعة من الصرف بعلة ألف التأنيث الممدودة ، فالكلمة على ذلك اسم جمع لا جمع فهي ليست جمع (شئ) على (أشياء) كجمع (بيت) على (أبيات) إذ لو كان كذلك لصرفت ، فهي إذن (شيئاء) على وزن (فعلاء) ثم حدث فيها قلب مكاني حيث قدمت الهمزة التي هي لام الكلمة، على فائها فأصبحت (لفعاء) وظلت بهذا الاعتبار ممنوعة من الصرف. وقد استدل الخليل على صحة ما ذهب إليه بأن أشياء تجمع على (أشاوى) كما تجمع صحراء التي هي على وزن (فعلاء) على صحارى، فيتشابه الجمعان وأصلها عنده (أشايا) ثم قلب الياء واواً ، قال سيبويه : (وسألته عن مسائية فقال : هي مقلوبة وكذلك أشياء وأشاوى ..وكان أصل أشياء شيئاء فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كره من الواو، وكذلك أشاوي أصلها أشايا كأنك جمعت عليها إشاوة وكان أصل إشاوة شيئاء ولكنهم قلبوا الهمزة قبل الشين وأبدلوا مكان الياء الواو كما قالوا : أتيته أتوة ، وجبيته جباوة)(٢٣)

ففي هذا النص يذكر سيبويه رأى أستاذه الخليل في أصل هذه الكلمة ، ويشير إلى علة ما حدث فيها من قلب ، وللخليل دراسات واسعة حول بناء الكلمة العربية ، وما يلابس ذلك من إعلال وإبدال وقلب، وما قد يكون مكوناً من كلمتين على سبيل النحت مثل : اسم الفعل (هلم) الذي يرى أنه مكون من (ها) التي للتنبيه (ولُمّ) أي لمّ بنا ، ومن ثم كثر استعمالها فحذفت الألف تخفيفاً فصارت (هلم)". (٢٤) ومثل (مهما) التي يرى أنها مكونة من (ما) الشرطية أدخلت عليها (ما) لغواً ، فاستقبحوا أن يقولوا: (ماما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى فصارت (مهما).(٢٥)

ففي الكثير من مثل هذه الصيغ نجد الخليل يحللها ويسجل ملاحظاته حول احتمالات تركيبها وعملها ما قاده إلى إرساء كثير من دعائم هذه الدراسة .

المبحث الثاني

الخليل والتأصيل لقواعد النحو

المطلب الأول: بناء قواعد النحو:

إن المتتبع لجهود الخليل بن أحمد ، يدرك أنه هو الذي نهض بعلم العربية فقد عبر عن ملاحظاته الدقيقة العميقة على لغة العرب ، بصورة نفذ من خلالها إلى إرساء كثير من القواعد الأساسية في اللغة والنحو والتصريف ، وقد ذكرت معظم كتب التراجم أن جمهور ما ذكره سيبويه في كتابه من أصول النحو والتصريف وقواعدهما ، هو من صنيع الخليل حيث يتضح ذلك من محاوراتهما التي لا تكاد تنتهي ، والتي تدور فيها معظم مصطلحات النحو والتصريف ، وتتحدد تبعاً لذلك أبوابهما و مباحثهما.

هذا وقد أرسى الخليل بفكرة الثاقب نظرية العوامل والمعمولات في النحو العربي حيث لاحظ أن كل أثر إعرابي على آخر الكلمة لفظاً أو تقديراً لابد له من عامل يكون وراءه ، والعوامل منها أدوات وحروف وهي تعمل في الأسماء المعربة والمبنية والأفعال المعربة(٢٦) ، كما لاحظ أن هذه العوامل قد يلغى عملها أحياناً إذا وليتها (ما) التي تعتبر كافة لهذه الأدوات عن العمل ، فهي إذا دخلت على (إنّ) وأخواتها كفتهما عن العمل أو ألغت عملها إلاّ (ليت) فإنه يجوز معها الأعمال والإهمال(٢٧) .

هذا وقد أشار الخليل إلى بعض الحروف التي تعمل عملاً لفظياً فيما بعدها ، في الوقت الذي يتعين فيه ملاحظة موقع هذا المعمول من الإعراب بالنسبة للعوامل التي تطلبه وتعمل فيه ، فاتحاً

بذلك باب الحديث عن مباحث حروف الجر الزائدة مثل الباء في ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ الإسراء ٩٦ فيقرر أنما هي : كفى الله شهيداً ، ولكنك لما أدخلت الباء عملت عملاً لفظياً فقط ، ذلك أن كفى فعل ماض ، والباء حرف جر زائد ولفظ الجلالة مجرور بالباء لفظاً وهو فاعل (كفى) محلاً وشهيداً تمييز فحرف الجر الزائد وإن عمل عملاً لفظياً إلاّ أن ما دخل عليه ظل مطلوباً لعامله وهو كفى(٢٨) .ولا يكاد الخليل يترك شيئاً من العلاقات الوظيفية للنحو لفظاً أو تقديراً إلاّ وتحدث عنه، فمن ذلك يذهب إلى أنّ (إن)الجازمة تجزم جواب الشرط كما تجزم فعله ، وكان يعتبرها أمّ الباب وذلك لملاحظة لطيفة، هي أنّ (إن) الشرطية هذه لا تخرج عن بابها بينما يخرج غيرها من أخواتها أدوات الشرط الأخرى قال سيبويه : (وزعم الخليل أنّ (إن) هي أم حروف الجزاء فسألته : لم قلت ذلك ؟ فقال : من قِبَل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكنّ استفهاماً ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة) (٢٩) .

بهذا الفهم العميق لاستعمالات اللغة كان الخليل يحلل الأساليب المختلفة ، فيستخلص منها القواعد فيقرر على سبيل المثال أن جواب الشرط لا يكون إلا بفعل أو بالفاء ، فالجواب بالفعل مثل : إن تزرعْ تحصدْ ، وإن تضرب أضرب ،والجواب بالفاء يكون عندما يأتي الجزاء جملة إسمية فهي حينئذٍ تحتاج إلى رابط هو الفاء مثل : إن تأتني فأنا صاحبك.ومثل قوله تعالى : ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾المائدة:١١٨ ، كما لاحظ أن إذا الفجائية قد تسدّ مسدّ الرابط وهو الفاء(٣٠) مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا۟ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ الروم: ٣٦ .

هذا وقد استند الخليل في التأصيل لقواعد النحو العربي على أمور ثلاثة هي :

أولاً : السماع: والسماع هو المصدر الذي تدور عليه دراسات الخليل وهو يعني عند الخليل نبعين كبيرين هما معين القراءات القرآنية وقد كان الخليل أحد أولئك القراء الذين عنوا بها ، ثم معين الأخذ من أفواه العرب الخُلّص الذين رحل إلى بواديهم يشافههم ويأخذ عنهم ، وقد كان سيبويه لا يسجل عن الخليل قاعدة نحوية ، أو حكماً إلا يروي معها سيلاً من منظوم العرب أو منثورهم ، ليكون دليلاً على ما يستنبطه من أمور النحو وقواعده (٣١).

ثانياً: التعليل : وهو ضرب من الاجتهاد ظهر بين النحاة الأوائل منذ ابن أبي إسحاق وأبي عمرو بن العلاء إلا أنه لم يكن بذات السعة والوضوح الذي توفر للخليل والغرض من التعليل هو محاولة لتفسير أثر العوامل النحوية على المعمولات حيث كان في بادئ الأمر وصفاً دقيقاً للظواهر اللغوية إلا أنه تطور مع الزمن لدى النحاة المتأخرين وأخذ منحىً آخر أكثر إيغالاً في النظر العقلي والجدل المنطقي الذي لايخدم قضايا اللغة الأمر الذي أدى إلى تعقيد الدرس النحوي وكان مدعاة لدعوات كثيرة لتخليص النحو من هذا العسر، وقد رفع رايتها ابن مضاء القرطبي المتوفى سنة ٥٩٢هـ في كتابه(الرد على النحاة).

ثالثاً : القياس : والقياس في أبسط معانيه هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كما ذهب إلى ذلك أبو البركات بن الأنباري (٣٢) وعليه فقد جعلوا للقياس أركاناً أربعة هي:

أصل ؛ وهو المقيس عليه، فرع ؛ وهو المقيس، حكم، علة جامعة .

ولبيان علاقة هذه الأركان يقول ابن الأنباري :(وذلك مثل أن تركِّب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعله فتقول : اسم أُسند الفعل إليه مقدماً عليه ، فوجب أن يكون مرفوعاً ، قياساً على الفاعل .فالأصل هو الفاعل ، والفرع : هو ما لم يُسمَّ فاعله ، والحكم هو الرفع ، والعلة الجامعة هي الإسناد . والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل وإنما جرى على الفرع الذي هو ما لم يُسمَّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد)(٣٣) .

وعلى ذات الفهم مدّ الخليل القياس ، الذي كان منهلاً لكثير من أحكام النحو وقواعده فنراه على سبيل المثال يستخدم القياس في استنباط العديد من أحكام المنادى حيث يقول سيبويه : (وزعم الخليل أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبد اللّه ويا أخانا ، والنكرة حيث قالوا : يا رجلاً صالحاً حين طال الكلام كما نصبوا : هو قبلك ، وهو بعدَك . ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد ، وذلك قولك : يا زيدُ ويا عمرو. وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبلُ قلت : أرأيت قولهم : يا زيدُ الطويلَ علام نصبوا الطويلَ ؟ قال: نصب لأنه صفة لمنصوب . وقال: وإن شئت كان نصباً على أعنى ، فقلت: أرأيت الرفع على أي شيء هو إذا قال : يا زيدُ الطويلُ ؟ قال : هو صفة لمرفوع . قلت ألست قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب ، فِلمَ لا يكون كقوله لقيته أمسِ الأحدثَ ؟ قال : من قِبَل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبداً ، وليس كل اسم في موضع أمسِ يكون مجروراً ، فلما اطّرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل ، فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلته..)(٣٤)، ففي

هذا الحوار نجد الخليل يقيس المنادى على (قبلُ وبعدُ) ، للمشابهة بينهما فالمنادى يشبههما ويأخذ لذلك حكمهما ، فهو إذا كان مفرداً رفع ومنع من التنوين مثل : (قبلُ وبعدُ) ، اللتين تبنيان على الضم في حال إفرادهما، وإذا طال بالإضافة أو بأنه نكرة موصوفة نصب كما تنصب (قبلُ وبعدُ) في حال إضافتهما في قولك : (قبلَك وبعدَك) .

وإذا نعت المنادى المفرد بمفرد جاز ، في النعت النصبُ لاعتبار محل المنادى ، وجاز فيه الرفع لاعتبار لفظ المنادى . أما إذا وصف المنادى المفرد بنعت مضاف فإنه يتحتم فيه النصب ، ولا يجوز الرفع لأنه بمنزلته لو كان منادى والمنادى المضاف حقه النصب .

هذا وقد يحاول الخليل أن يلتمس تأويلاً لما يخالف قياسه من كلام العرب ، فمن ذلك أن القياس عنده عدم تصغير الفعل ، ولكن جاء عن العرب من أساليب التعجب:(ما أُميلحه) قال سيبويه :(وسألت الخليل عن قول العرب : ما أميلحه. فقال :لم يكن ينبغي أن يكون في القياس ،لأن الفعل لا يُحَقَّر ، وإنما تُحَقَّر الأسماء لأنها توصف بما يعظِّم ويهوِّن ، والأفعال لا توصف فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة ، ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذي تصفه بالمِلح كأنك قلت:مُليِّح شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر نحو قولك: يطؤهم الطريق ، وصيد عليه يومان ، ونحو هذا كثير في الكلام . وليس شيئاً من الفعل ولا شيئاً مما سمى به الفعل يُحقَّر إلا هذا وحده وما أشبهه من قولك : ما أفعله).(٣٥)

فالخليل في هذه المحاورة يتأول لمثل هذه الاستعمالات التي خرجت عن القياس، وهو يجد لها نظائر في كلام العرب تجعلها سائغة في الاستعمال ، على الرغم من مخالفتها للقياس .

المطلب الثاني : منهج الخليل في التعليل لقواعد النحو:

التعليل كما أسلفت كان عند النحاة الأوائل نوعاً من تفسير الظاهرة النحوية ، حتى يسهل عليهم انتحاء كلام العرب ، والنسج على منواله ، ومعرفة أسرار نظمه . فكل حكم نحوي يعلل ، وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لابد لها من علة.

هذا وقد كان الخليل أول نحوي يولي التعليل عناية فائقة لم تكن لدى أسلافه منذ عبد اللّه بن أبي إسحاق و أبي عمرو بن العلاء و عيسى بن عمر الثقفي ، فقد تفوق الخليل في هذا الجانب كثيراً ، يقول أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي : (وكان الخليل ذكياً فطناً شاعراً واستنبط من العروض و من علل النحو ما لم يستنبطه أحد و ما لم يسبقه إلى مثله سابق).(٣٦)

على أن العلل التي استنبطها الخليل لم تكن بعيدة عن واقع اللغة وكيفيات استعمالاتها ، ذلك أن علل النحو كما يقول أبو القاسم الزجاجي ثلاث : علل تعليمية ، و علل قياسية ، وعلل

جدلية نظرية ، يقول الزجاجي : (فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلُّم كلام العرب ، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً ، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره ،مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم ، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب ، و أكل فهو آكل وما أشبه ذلك ، وهذا كثير جداً وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم .فمن هذا النوع من العلل قولنا: إن زيداً قائم، إن قيل : بمَ نصبتم زيداً؟ قلنا :بإنّ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه ونعلمه. وكذلك قام زيد ،إن قيل : لم رفعتم زيدا؟ قلنا : لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب.)(٣٧)

فالعلل التي تدور حول كل ذلك لا تخرج عن انتحاء كلام العرب ، وتفسير ظواهره فإذا تطرق التعليل إلى مستوى آخر فإنما يكون من نوع العلل القياسية ، التي يقول عنها الزجاجي :(فأما العلة القياسية فأن يقال لمن قال : نصبت زيداً بإن ، في قوله: إن زيداً قائم ، ولم وجب أن تنصب إنّ الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه فأُعملت إعماله لما ضارعته ، فالمنصوب بها مشبَّه بالمفعول لفظاً ، والمرفوع بها مشبّه بالفاعل لفظاً فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله ، نحو ضرب أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك.)(٣٨)

فالتعليل في مثل هذه الأحوال مرتبط بالقياس فهو حمل شيء على شيء معلوم، ولكنه في إطار اللغة لم يخرج عنها. أما العلة الجدلية ، فإنها لمّا كانت تدور حول أمور عقلية لا تفيد المتلقي معرفة باللغة ولا بالكلام سميت جدلية ، وعن هذا النوع من العلل يقول

الزجاجي: (وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يُعتل به في باب(إنَّ) بعد هذا مثل : أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبّهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة ، أم الحادثة في الحال ، أم المتراخية ، أم المنقضية بلا مهلة ؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيداً عمروٌ ، وهلاّ شبهتموها بما قُدِّم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك فرع ثانٍ؟ فأيّ علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول ، وأيّ قياس اطرد لكم في ذلك؟ وحين شبهتموها بما قدم مفعوله على فاعله ، هلاّ أجزتم تقديم فاعليها على مفعوليها كما أجزتم ذلك في المشبه به في قولكم : ضرب أخاك محمدٌ وضرب محمدٌ أخاك؟ وهلاّ حين امتنعت من ذلك لعلة لزمتموه ولم ترجعوا عنه فتجيزوه في بعض المواضع في قولكم : إن خلفك زيداً وإن أمامك بكراً و ما أشبه ذلك؟ وهلاّ حين مثّلتم عملها بعمل الفعل

المتعدي إلى مفعول واحد نحو ضرب زيداً عمرو ، وامتنعتم من إجازة وقوع الجمل في موضع فاعلها في قولكم : إنّ زيداً أبوه قائم، و إن زيداً ماله كثير، والفاعل لا يكون جملة؟ ولم أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها في قولكم إن زيداً يركب وإن عبد لله ركب.. وكل شيء اعتل به المسؤول جواباً عن هذه المسائل ، فهو داخل في هذا الجدل والنظر.)(٣٩)

هذه إذن هي أنواع العلل التي طرقها العلماء منذ الخليل بن أحمد فكيف كانت معالجة الخليل لهذا الموضوع وهو كما ذكر الزبيدي قد استنبط منها ما لم يسبقه الى مثله سابق (٤٠)، وكيف تطور الأمر بعد الخليل؟

كان الخليل يسند ما يستنبطه من القواعد و الأحكام بالعلل التي توضح مدى براعته في فهم أسرار اللغة العربية وموجهات تأليف العبارة مما استقر في وجدان العرب ، وهم يستخدمون لغتهم ، فالعلل التي يستنبطها الخليل تعتبر من قبيل العلل التعليمية الأُول ، التي تُكسب المتلقي معرفة بالكلام ، وقد سأله أحد معاصريه عن العلل التي يعتل بها في النحو أعن العرب أخذها أم أنه اخترعها من نفسه؟(٤١) فقال الخليل : (إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله و إن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته .فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، و إن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجلٍ حكيمٍ دخل داراً مُحكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا و لسبب كذا وكذا . سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما علّلته من النحو هو ألْيق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها)(٤٢) فانظر إلى استقامة هذا الكلام وإنصافه، فالخليل على سعة معرفته باللغة ينصف كل من يرى أن لديه عللاً هي أليق مما توصل إليه، ولعل هذا القول هو الذي فتح الباب أمام النحاة في الطبقات التالية للخليل ، لكي يشتغلوا بالتماس علل أخرى خرجت عن إطار اللغة إلى ما يعرف بالعلل الثواني والعلل الثوالث، التي كانت السبب في تعقيد دراسة النحو وإحالته ضرباً من ضروب الفلسفة والمنطق البعيد عن جوهر اللغة و استعمالاتها.

هذا ولم يكن التعليل عند الخليل بهذه الصورة المعقدة وإنما كانت بسيطاً يعالج أمور اللغة وكيفيات نظمها .

فمن ذلك أنه كان يقرر أن الإعراب أصل في الأسماء ، وأن البناء أصل في الأفعال والحروف . وأن كلاً منها لا يخرج عن أصله إلاّ لعلّة ، فأما الأسماء فإنها قد تخرج عن أصلها فتبنى إذا اعترضتها علة شبهها بالحروف كالشبه الوضعي في الضمائر كالتاء في (ضربتُ) و (ذهبتَ)، و (نا) في مثل (ذهبنا) و(حضرنا)، وكالشبه المعنوي في (متى) و(هنا)، وأما الأفعال فقد تخرج عن أصلها فتعرب ، إذا أشبهت الأسماء على نحو ما أعرب المضارع لشبهه باسم الفاعل من حيث الحركات والسكون مثل : أكْتُبُ وكاتبٌ ، وقد ظلت الحروف مبنية لأن شيئاً منها لا يشبه الاسم . وكل ذلك من علل الخليل وتابعه في ذلك سيبويه وجميع البصريين (٤٣)

وكان الخليل يعلل لعدم دخول الألف واللام على المنادى ، إذ لا يصح أن يقال (يا الحارث) مثلاً إلاّ أن يُتوصل إلى نداء ما فيه (أل) بأي ، فيقال (يا أيها الحارث) فيقول : (إن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قِبَل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة وذلك أنه إذا قال : يا رجلُ ويا فاسقُ ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسقُ ويا أيها الرجل وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء التي هي للإشارة ، نحو هذا وما أشبه ذلك وصار معرفة بغير ألف ولام ، لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه ، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام واستُغني به عنهما كما استغنيت بقولك : اضربْ عن : لتضربْ، وكما صار المجرور بالكسرة بدلاً من التنوين [أي في حالة الإضافة] وكما صار الكاف في رأيتك بدلاً من رأيت إياك . وإنما يُدخلون الألف واللام ليعرِّفوك شيئاً بعينه قد رأيته أو سمعت به ، فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعنوه، ولم يجعلوه واحداً من أمة فقد استغنوا عن الألف واللام ، فمن ثم لم يدخلوهما في هذا [أي في اسم الإشارة] ولا في النداء. ومما يدلك على أن يا فاسقُ معرفة قولك : يا خباثِ ويالكاعِ ويا فساقِ ، تريد : يا فاسقة ويا خبيثة ويا لكعاء ، فصار هذا اسماً لهذا .. كما صارت حذامِ ورقاشِ اسماً للمرأة.)(٤٤) فالخليل ههنا يُفسر ظاهرة لغوية ويسوق لها هذه العلل فهو سمع العرب لا يدخلون أداة النداء على ما فيه (ال) مباشرة إلاّ بواسطة (أي)، وقد اطّرد هذا لديهم فالتمس هذه العلل التي لم يخرج بها عن جوهر اللغة واستعمالاتها .

ومن تعليلات الخليل أنه لا يجيز أن يُندب المُنكَّر مثل رجل ، ولا المبهم مثل مَنْ وهذا ، ويعلل لذلك بما رواه سيبويه في قوله : (وذلك قولك : وارجلاه ويا رجلاه...وقال الخليل رحمه الله : إنما قَبحُ لأنك أبهمت . ألا ترى أنك لو قلت : واهذاه كان قبيحاً ، لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تَفَجَّع بأعرف الأسماء ، وأن تخُصَّ ولا تُبهِم لأن الندبة على البيان ولو جاز هذا لجاز : يا رجلاً

ظريفاً ، فكنت نادباً نكرةً . وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يتفجّعوا على غير معروف ، فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه ، لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تُبهم ، وكذلك : وامَن في الداراه في القبح . وزعم أنه لا يستقبح وامن حفر بئر زمزماه ، لأن هذا معروف بعينه ، وكأن التبيين في النُدبة عذرٌ للتفجُّع ، فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب.)(٤٥)

فالقاعدة عند الخليل أنه لا يجوز في المندوب إلاّ أن يكون معرفة ،وهو قد بنى هذه القاعدة على ما اطّرد لديه من كلام العرب ، ومن ثَم فهو يؤيد هذه القاعدة بهذه العلة النابعة من استخدام اللغة ، لأن الندبة تفجُّع وحزن على شيء أو توجُّع من شيء. فلا يستقيم عقلاً أن يتفجَّع الإنسان أو يحزن على شيء مبهم لديه ، ولابد من بيان هذا المتفجَّع عليه للسامع حتى يكون ذلك عذراً لديه على هذه الندبة فلهذا وجب أن يكون المندوب معرفة ولا يكون نكرة ولا مبهماً ، وهذا تعليل مستقيم وبسيط .

ومن قواعد الخليل أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلاّ بإعادة الخافض، فلا يجوز عنده : مررت به ومحمدٍ ، بل لابد أن يقال : مررت به وبمحمد ، وقد علّل الخليل هذه القاعدة بأن الضمير شبيه بالتنوين ، لذلك لا يجوز العطف عليه حتى لو أُكِّد فلا يجوز : مررت به هو ومحمدٍ وكأن اتصال الضمير المجرور بخافضه أشد من اتصال الفاعل المضمر بفعله . يقول سيبويه: (ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور وذلك قولك : مررت بك وزيدٍ وهذا أبوك وعمروٍ ،كرهوا أن يشرك المُظهر مُضمراً داخلاً فيما قبله ، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يُتكلم بها إلاّ معتمدة على ما قبلها ، وأنها بدلٌ من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم ولم يجز أيضاً أن يتبعوها إياه وإن وصفوا ، لا يحسن لك أن تقول: مررت بك أنت وزيدٍ كما جاز فيما أضمرت في الفعل نحو [قمت أنت وزيدٌ] لأن ذلك وإن كان قد أُنزل منزلة آخر الفعل ، فليس من الفعل ولا من تمامه.)(٤٦) هذا الذي نقله سيبويه عن شيخه الخليل إنما يعلل به لهذه القاعدة، التي اطّردت لديهم وكثرت شواهدها وهي بذات الكثرة في القرآن الكريم مثل وقوله تعالى: ﴿ فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ ﴾ القصص: ٨١ وقوله تعالى:﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ المؤمنون: ٢٢ حيث تم العطف بإعادة الخافض ، وهو تعليل قويم مرتبط بجوهر اللغة وإن سمع خلافه عن العرب ومن ذلك ما قرأ به حمزة بن حبيب الزيات وقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ النساء: ١

حيث قرأ بجر الأرحام بدون إعادة الخافض ، وذلك لا يقدح في صحة القاعدة ولا في تعليل الخليل ولكن كان ينبغي أن توسّع القاعدة لتستوعب هذا الاستعمال الذي جاءت به قراءة سبعية متواترة .

وهكذا فإن تعليلات الخليل لقواعده التي وضعها لا تكاد تنتهي عند حد ، وهي في مجملها من نوع العلل التعليمية، أو ما أطلق عليه : العلل الأُوَل التي تؤيد الحكم أو القاعدة من واقع استخدام اللغة وفهم أسرار نظمها وتأليفها.

المبحث الثالث

التعليل عند المتأخرين

المطلب الأول : ظهور العلل الثواني والثوالث

أشرت سابقاً إلى أن الخليل عندما سئل عن هذه العلل التي استنبطها أعن العرب أخذها أم أنه اخترعها بنفسه فأجاب أنه هو الذي اخترعها وقد فتح الباب أمام غيره بقوله :(فإن سنح لغيري علة لما علّلته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها.)(٤٧) هذا القول الذي أدلى به الخليل هو الذي فتح الباب على مصراعيه أمام النحاة الخالفين ليشتغلوا بما مارسه في هذا الباب ، وقد تأثر تلاميذ الخليل وسيبويه بذات نهج الخليل ، غير أن ما استجد من تنافس ومناظرات بين البصريين والكوفيين قد دعا بعضهم إلى التزيُّد في أمر التعليل والخروج به عن المألوف طلباً للتفوق ، لأن المناظرة إذا جرت فيما بينهم فإن التعليل يكون هو المقياس الذي تتحدد بموجبه منزلة النحوي، ويُعرف به مقدار علمه وسعة ثقافته . ولقد ظهر هذا الاتجاه منذ عهد أبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٢هـ ، الذي توسع في التعليل سعة جعلته يعممه فيما لا حاجة له به فمن ذلك تعليله لمجئ الإعراب في آخر الكلم دون أوائلها وأواسطها فيقول في ذلك : (لم يُجعل الإعراب أولاً لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء. لأنه لا يُبتدأ إلاّ بمتحرك ، ولا يوقف إلاّ على ساكن ، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة إعراب لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد ، فلما فات وقوعه أولاً لم يمكن أن يجعل وسطاً ، لأن أوساط الأسماء مختلفة ، لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية فأوساطها مختلفة ، فلما فات ذلك جعل آخراً بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته.)(٤٨) .

فهذا الضرب من العلل لا يفيد في تعلُّم كلام العرب شيئاً وإنما يجنح إلى الجدل والنظر، ولقد توالى هذا المنحى بين تلاميذ المبرد ومن جاء بعدهم مثل :أبي إسحاق إبراهيم بن السرى

الزجاج المتوفى ٣١٦هـ، وأبي بكر بن السراج المتوفى ٣١٦هـ صاحب الأصول في النحو ومحمد بن علي بن إسماعيل الشهير بمبرمان المتوفى سنة ٣٢٦هـ(٤٩) كما توالى ذلك بين نظرائهم من تلاميذ أبي العباس أحمد بن يحيى الشهير بثعلب إمام الطبقة الكوفية الخامسة ، وهي الطبقة الأخيرة في المدرسة الكوفية في مقابل الطبقة السابعة في المدرسة البصرية بزعامة المبرد ، ومن تلاميذ ثعلب اشتهر أبو موسى محمد بن سليمان وأبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان المتوفى ٢٩٩هـ وأبو بكر بن الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨هـ .(٥٠)

هذا وقد ظهرت العلل الثواني منذ وقت مبكر في مؤلفات هؤلاء العلماء فمن ذلك ما جاء في كتاب الأصول في النحو لابن السراج الذي يقول : (اعلم أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملاً ، وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه. (٥١) نحو : قام زيدٌ وضُرب عمروً ، وكل اسم تذكره ليزيد في الفائدة بعد أن يستغنى الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثاً عنه ، فهو منصوب ، ونصبه لأن الكلام قد تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه ، وهذه العلل التي ذكرناها ههنا هي العلل الأُول وههنا علل ثوانٍ أقرب منها يصحبها كل نوع من هذه الجمل إن شاء الله .)(٥٢) وقد نقل ابن جني جانباً من تعليلات ابن السراج في كتابة الخصائص حيث عقد باباً سماه : باب في العلة وعلة العلة يقول : (ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا ومثّل منه برفع الفاعل قال : فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا : ارتفع بفعله ، فإذا قيل : ولمَ صار الفاعل مرفوعاً ؟ فهذا سؤال عن علة العلة.)(٥٣)

فالتعليل كما نلاحظ يتخذ منحىً عقلياً بعيداً عن واقع الاستعمال اللغوي عندما يكون السؤال: لماذا رفع الفاعل ولماذا لم ينصب ؟ وهكذا .

هذا وقد ظهرت عدد من المصنفات في علل النحو، أشهرها كتاب الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي المتوفى ٣٣٧هـ ، وكتاب علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الورّاق المتوفى سنة٣٨١هـ ، كما تضمنت كثير من مصنفات العلماء من زعماء المدرستين البصرية والكوفية كثيراً من علل النحو، وكذلك زعماء المدرسة البغدادية و بقية المدارس النحوية كالمدرسة الأندلسية وغيرها حيث أكثَرَ المتأخرون من توليد العلل حتى غصت به مؤلفاتهم وتجاوزوا بها حدود المعقول في الدراسة اللغوية .

هذا وقد نقل أبو القاسم الزجاجي كثيراً من علل البصريين والكوفيين حول مختلف أبواب النحو والتصريف ومواضيعهما وقواعدهما حيث يقول : (وهذا كتاب انشأناه في علل النحو

خاصة والاحتجاج له وذكر أسراره .. ذاكرين أكثر ذلك مما بين البصريين والكوفيين فيه من الخلاف ومحتجين للفريقين بأجود ما احتجوا فيه وما يوجبه القياس)(٥٤).

والزجاجي يكثر في كتابه من التعليل على هيئة السؤال والجواب فمن ذلك ما تناوله حول أحكام التثنية والجمع حيث يقول : (إن قال قائل :أخبرونا عن التثنية ما معناها؟ قلنا له : هو ضم اسم إلى اسم مثله في اللفظ .. وذلك قولك : رجل ورجل ثم تقول : رجلان .. فإن قال أفكذلك تقولون في الجمع أنه ضم ثلاثة أشياء متفقة في اللفظ وإلحاق علم الجمع بواحد منها اختصاراً ..)(٥٥) فيسترسل في ذلك مبيناً الحدود والتعريفات ومعللاً لها ثم يستمر قائلاً : (إن قال قائل لِمَ جُعل رفع الاثنين بالألف؟ ومن المتفق عليه أن الألف منها تولد الفتحة التي هي علامة النصب .. فالألف بالنصب أشكل فكيف فضلتها لرفع الاثنين ولا مجانسة بين الضمة والألف .. الجواب إنما جعلت الألف في رفع الاثنين لأن الرفع أول الإعراب لأنه سمة الفاعل والمبتدأ وما ضارعهما، والتثنية أول الجموع لأن معناها ضم شيء إلى شيء كما ذكرناه ، والحروف المتولدة عنها الحركات هي هذه التي ذكرت الواو والألف والياء فلو جعل رفع الاثنين بالواو كان يلزم أن يجعل رفع الجمع أيضاً بالواو .. فلو فُعل ذلك لم يكن بين التثنية والجمع فرق.)(٥٦) ثم ينشئ سؤالاً على هذه الإجابة فيقول : (يقال للمجيب بهذا الجواب فهلا جُعل رفع الاثنين بالواو ورفع الجميع أيضاً بالواو ، وكان كسر نون الاثنين وانفتاح ما قبل الواو في قولك : جائني الزيدَونِ والعمرَونِ يفرق بين التثنية والجمع في قولك : جائني الزيدُونَ والعمرُونَ، لانضمام ما قبل الواو في الجمع وانفتاح نونه ؟ الجواب أن يقال:لو كان ما ذكرت من الفرق ثابتاً لكان لعمري لازماً والاقتصار عليه واجباً ، ولكنه فرق غير لازم لسقوطه في بعض الأحوال ..) (٥٧)

وهكذا تسيل العلل متلاحقة لكل حكم بصورة جدلية طويلة ، تفضي في كثير من الأحيان إلى فروض وهمية لا تمت إلى واقع الاستعمال اللغوي بسبب .

وعلى ذات النسق يسير ابن الورّاق في كتابه علل النحو بصورة حملت محقق هذا الكتاب على القول : (وقد كان ابن الوراق ميالاً إلى التعليل والإسراف فيه ، وكان يلحق الحكم النحوي الذي يتناوله بطائفة من العلل، تتروح في الأعم الأغلب بين ثلاث علل وست علل وقد تتعدى هذا العدد حتى يصل بعضها إلى عشر علل أو يزيد .)(٥٨)

ومن ذلك قوله في باب الابتداء وخبره حيث يقول : (فإن قال قائل : لم استحق المبتدأ الرفع، وبأي شيء يرتفع ؟ فالجواب في ذلك : أن الرافع له التعرية من العوامل ، وليست بلفظ . فالجواب

في ذلك :أن العوامل اللفظية إنما جعلت علاماتٍ للعمل إلا أنها تعمل شيئاً فإذا كان معنى العامل اللفظي إنما هو علامة ، فالعلامة قد تكون حدوت الشيء وعدمه ، ألا ترى أن ثوبين أبيضين متساويين لو أردنا أن نفصل بينهما ، فسودنا أحدهما لكان المسوَّد منفصلاً من الآخر والآخر منفصلا منه ،وإن لم تكن فيه علامة ، وكذلك عدم العامل علامة أيضاً .فإذا قد ثبت أن التعرية من العوامل عامل فالذي يجب أن يبيَّن : لم خُصَّ بعمل الرفع دون غيره ؟ وإنما خص بالرفع لأن المبتدأ أول الكلام فوجب لما استحق الإعراب أن يعُطى أول حركة الحروف مخرجاً وهو الضم ، ووجه آخر: وهو أن المبتدأ محدّث عنه ، كما أن الفاعل محدّث عنه فلما استحق الفاعل الرفع – لعلة سنذكرها في بابه – حُمل المبتدأ عليه .)(٥٩)

وهكذا يتزيَّد النحاة المتأخرون في مسألة التعليل غير مكتفين بالعلل الأُول بل يتجاوزون ذلك إلى العلل القياسية وإلى العلل الجدلية التي أغرقوا بها هذه الدراسة .

المطلب الثاني : تعقيد دراسة النحو ومحاولات الإصلاح :

مما سبق تبين أن النحاة المتأخرين قد تزيّدوا كثيراً في مسألة التعليل التي كان يمكن أن تكون تفسيراً للظاهرة اللغوية ، تعين على فهمها وتمثلها كما كان الحال عند الخليل الذي كان يسعى إلى تنمية الملكة اللغوية لدى المتلقي ، إلاّ أن المتأخرين لم يكتفوا بالعلل القريبة بل ذهبوا يغوصون على كوامن العلل ودفائنها بحيث يجرّب كل منهم ملكاته الذهنية ، ويستنبط عللاً جديدة فتتقابل العلل والأدلة ويتجادل فيها النحاة جدالاً عنيفاً ، لا يفيد اللسان ولا اللغة أدنى فائدة ، بل أفضى كل ذلك إلى جدل عقلي منطقي أدى إلى تعقيد المصنفات النحوية تعقيداً شديداً ، حتى أصبح الكثير من مباحثها أمراً عسيراً على الدارسين لا يفضي إلى طائل : ما حمل عدداً من العلماء إلى المناداة بتخليص الدرس النحوي مما ران عليه من هذا الركام الذي لم يفده شيئاً ، ومن أبرز من حمل لواء هذه الدعوات أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي المشهور بابن مضاء القرطبي المتوفى سنة ٥٩٢هـ وذلك في كتابة(الرد على النحاة).

على أن هذه الدعوة إلى قصر هذا الجدل ، لم تكن وليدة عصر ابن مضاء بل لقد سبقه إليها ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ أي قبل ابن مضاء بقرنين من الزمان ، فقد قال ابن جني معقباً على كلام ابن السراج حول السؤال عن سبب رفع الفاعل بأنه علة العلة : (وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سمّاه علة العلة إنما هو تجوُّز في اللفظ ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة ألا ترى أنه إذا قيل له : فلمَ ارتفع الفاعل قال : لإسناد الفعل إليه .. فكان مغنياً عن قوله : إنما ارتفع بفعله ، حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل .. نعم ولو شاء لماطله

فقال له: ولمَ صار المسند إليه الفعل مرفوعاً ؟ فكان جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضمة أقوى الحركات فجُعل الأقوى للأقوى. وكان يجب على ما رتبه أبو بكر أن تكون هنا علة ، وعلة العلة ،وعلة علة العلة .وأيضاً فقد كان له أن يتجاوز هذا الموضع إلى ما وراءه فيقول : وهلا ّ عكسوا الأمر فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة لئلا يجمعوا بين ثقيلين .فإن تكلف متكلف جواباً عن هذا تصاعدت عدة العلل وأدى ذلك إلى هُجنة القول وضَعْفة القائل به)(٦٠)

فابن جني في هذا القول يشير إلى ما قد يحدث من شطط بسبب توالي العلل ، وما ستؤدي إليه من عسر وتعقيد وخطل .

ثم جاء ابن مضاء القرطبي على ذات السبيل ولكنه كان شديداً في حمله على النحاة الذين استكثروا من هذه العلل التي عقدوا بها دراسة النحو، فدعا إلى إلغائها وإلغاء أبواب أخرى من الدراسة ، يرى أنه لا طائل وراءها فيدعو كذلك إلى إلغاء العوامل النحوية ثم إلغاء الحذف والتقدير، ومن ثم إلغاء العلل الثواني والثوالث علماً بأنه لم يكن يرفضها جميعاً فهو يرى أن منها ما يُقبل مثل العلل الأُول التي تفيد علماً بانتحاء كلام العرب ومنها ما يُرفض وهي التي لا تفيد علماً في ملكة اللغة ولا استعمالاتها . يقول ابن مضاء : (قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه و أنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي .. فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك بيِّن الفساد.)(٦١) فهو ههنا ينكر أن يكون للعوامل دور في إحداث الإعراب ، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع فيقول :

(فإن قيل : بم يُرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة ؟ قيل الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويُبرِّد الماء ولا فاعل إلاّ اللّه عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل اللّه تعالى وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل .وقد تبين هذا في موضعه .وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانِيها ، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع.)(٦٢)

وعلى الرغم من تحامله الزائد على كثير من أبواب النحو الواضحة التي تفيد العلم إلاّ أن هجومه على التزيُّد في مسألة التعليل كان مما وافق الحق حيث يقول : (ومما يجب أن يسقط من النحو: العلل الثواني والثوالث وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا : (قام زيد) :لِمَ رُفع ؟ فيقال : لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع . فيقول :ولِمَ رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له: كذا

نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام ..ولو أجبنا السائل عن سؤاله بأن نقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه وقال : فلِمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : بأن الفاعل قليل ، لأنه لا يكون للفعل إلاّ فاعل واحد والمفعولات كثيرة . فأعطى الأثقل – الذي هو الرفع – للفاعل وأعطى الأخف – الذي هو النصب – للمفعول ..ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون فلا يزيدنا ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله.)(٦٣) وهذا كلام واضحٌ مستقيم ، بدلاً عن هذا العسر الذي أصاب دراسة النحو، بما جرّ عليه هذا الجدل العقيم الذي نأى بهذا العلم عن جادة السبيل ، وأحال كثيراً من مصنفاته جدلاً عقلياً وجهداً فلسفياً لا يخدم غايته ولا يقدم إليه شيئاً ذا بال.

خاتمة:

ومن خلال ما مرّ من استعراض جهود النحاة بشأن دراسة النحو فإنه قد تبيّن أن التنافس في إبراز المهارات قد نأى بهذه الدراسة عن وجهتها عندما اشتط النحاة في الاستكثار في دراسة العوامل وتوليد العلل ما أدى إلى تعقيد دراسة النحو وأهدر كثيراً من الجهود التي كان يمكن أن تثمر علماً وبصراً بطبيعة اللغة وتمثُّل جماليات استعمالاتها.

ولهذا فإن الباحث **يوصي** بأن يتجه الدارسون والعلماء إلى تخليص النحو من هذه الشوائب التي لا تخدم دراسته حتى يعود سليماً سهلاً على المتلقي ولا سيما ناشئة الطلاب.

هوامش البحث:

١- انظر ترجمة الخليل في مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص٢٧-٤١ والفهرست لابن النديم ص ٦٥-٦٦ ، ونزهة الألباء لابن الأنباري ص ٤٥-٤٦ و إنباه الرواة للقفطي ٣٧٦\١ ، وطبقات النحويين والغويين للزبيدي ص ٤٧ وبغية الوعاة للسيوطي ٥٥٧\١-٥٦٠ .

٢- البيت في لسان العرب لابن منظور مادة (فرج) ٣٣٦٩\٥ وهو منسوب إلى أمية بن أبي الصلت .

٣- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص٣٥ .

٤- مراتب النحويين واللغويين لأبي الطيب اللغوي ص١٠-١١ .

٥- المصدر السابق ص ١٢ .

٦- معرفو القراء الكبار للأمام الذهبي ٨٦\١ .

٧- الكتاب لسيبويه ١٣\١ .

٨- المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ٣٤-٣٥ .

٩- المفصل لابن يعيش ٧٢\١ .

١٠- الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص١٣٠ .

١١- المزهر للسيوطي ٨١\١ .

١٢- التطور النحوي للغة العربية لبرجستراسر ص١١ .

١٣- العين للخليل بن أحمد ٧١\١ .

١٤- المصدر السابق ٧١\١ .

١٥- العين للخليل بن أحمد ٧٧\١-٧٨ .

١٦- اسحنكك الليل : أظلم ، (القاموس المحيط ٣١٦/٣).

١٧- الشمردل : الفَتِيُّ السريع من الإبل وغيره ، (القاموس المحيط ٤١٥/٣).

١٨- الكنهبل : شجر عظام (القاموس المحيط ٤٨/٤).

١٩- العقنقل : الوادي العظيم المتسع والكثيب المتراكم (القاموس المحيط ٢٠/٤) .

٢٠- العين للخليل بن أحمد ٧٠\١ .

٢١- يراجع في ذلك الأصل و الزائد في كتاب المنصف لابن جني ١١١\١ وما بعدها.

٢٢- الجحمرِش : العجوز الكبيرة والمرأة السَّبِجَة والأرنب المرضعة ومن الأفاعي الخشناء – القاموس المحيط للفيروزابادي (فصل الياء -باب الشين)٢٧٤\٢ .

٢٣- الكتاب لسيبويه٣٨٠\٤-٣٨١ .

٢٤- الخصائص لابن جني ٣٥\٣ .

٢٥- الكتاب لسيبويه ٥٩\٣-٦٠ .

٢٦- الكتاب لسيبويه ١٣١\٢ .

٢٧- الكتاب لسيبويه ١٣٧\٢-١٣٨ .

٢٨- الكتاب لسيبويه ٩٢\١ .

٢٩- المصدر السابق ٦٣\٣ .

٣٠- المصدر السابق ٩٣\٣-٩٤ .

٣١- المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص٤٦-٤٧ .

٣٢-نقلة الإمام السيوطي في الاقتراح ص٩٤ عن جدل الإعراب ص٤٥ ولمع الأدلة.

٣٣- كتاب الاقتراح في علم أصول النحو للإمام السيوطي ص٩٦ .

٣٤- الكتاب لسيبويه ١٨٣\٢-١٨٤ .

٣٥-الكتاب لسيبويه ٤٧٧\٣-٤٧٨ .

٣٦- طبقات النحويين و اللغويين للزبيدي ص٤٧ .

٣٧- الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٦٤ .

٣٨- المصدر السابق ص٦٤ .

٣٩- المصدر السابق ص٦٥ .

٤٠- طبقات النحويين و اللغويين للزبيدي ص٤٧ .

٤١- الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٥ .

٤٢- المصدر السابق ص٦٦ .

٤٣- الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٧٧ .

٤٤- الكتاب لسيبويه ١٩٧\٢-١٩٨ .

٤٥- المصدر السابق ٢٢٧\٢-٢٢٨ .

٤٦- المصدر السابق ٣٨١\٢.

٤٧- الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص .٦٥

٤٨- المصدر السابق ص٧٧ .
٤٩- انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١١١-١١٧ .
٥٠- المصدر السابق ص ١٥١-١٥٤ .
٥١- يقصد نائب الفاعل الذي هو مفعول في الأصل .
٥٢- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج ٥٤/١ .
٥٣- الخصائص لابن جني ١٧٣./١
٥٤- الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٣٨-٣٩ .
٥٥- المصدر السابق ص ١٢١.
٥٦- المصدر السابق ص١٢٤.
٥٧- المصدر السابق ص ١٢٥.
٥٨- علل النحو لابن الورّاق – قسم الدراسة ص ٦٩-٧٠.
٥٩- علل النحو لابن الورّاق ص ٢٦٣.
٦٠- الخصائص لابن جني ١٧٣./١
٦١- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ص ٦٩.
٦٢- المصدر السابق ص ٧٠.
٦٣- المصدر السابق ص ١٢٧ .